تحت رعاية مدير جامعة الكويت

كلية الهندسة والبترول تقيم المسابقة الوطنية الثالثة للروبوت في مارس المقبل

■ الخياط: هدفنا تنمية مهارات الطلبة في تطبيقات التكنولوجيا والهندسة والرياضيات

جانب من المؤتمر الصحافي «تصوير: محمود عبيد»

كتب فارس العبدان

تحت رعاية و حضور عميد كلية الهندسة و البترول د.حسين الخياط أقامت كلية الهندسة البترول مؤتمرا صحافيا للإعلان عن المسابقة الوطنية الثالثة في الروبوت، بحضور رئيس اللجنة المنظمة للمسابقة الدكتور محمد الفارس، و الدكتور سلطان الحربي من كلية العلوم وهندسة الحاسوب ، لتوضيح أهداف و شروط و فعاليات و أسس المسابقة.

بداية أعلن عميد كلية الهندسة و البترول الأستاذ الدكتور حسين الخياط عن إقامة مسابقة الكويت الوطنية الثالثة للروبوت على مستوى الكليات والجامعات الحكومية والخاصة في دولة الكويت في نسختها الثالثة والتي ستقام تحت رعاية مدير جامعة أ.د. عبد اللطيف البدر في بداية شهر مارس المقبل ، وذلك بعد النجاح الذي حققته النسختين الماضيتين، حيث ترعى كلية الهندسة والبترول وبالتعاون مع كلية علوم وهندسة الحاسوب فعاليات المسابقة الهادفة إلى توجيه الطلبة للاهتمام بالعلوم وتنمية مهاراتهم في تطبيقات التكنولوجيا والهندسة والرياضيات عن طريق انخراطهم بمشاريع هندسية تحفز قدراتهم وتهدف أيضا لثقافة الروبوت وأحدث التقنيات لبرمجتها.

و أكد د. الخياط على أهمية إقامة مثل هذه المسابقات لما لها من فائدة في تنمية التفكير الناقد لدى الطلبة والطالبات والتي ترفع من مستوى التلقي وتفتح لهم آفاق جديدة في مزج العلوم المختلفة مثل : علم الميكانيكا – علم البرمجة – علم الكهرباء، وتعلم مهارات جديدة مثل التقييم والتركيب وإدارة المشاريع الصغيرة ، مضيفا أن المسابقة يتخللها ورش عمل لرفع مستوى الطلبة باستخدام تصميم وبرمجة الروبوتات.

وأشار إلى أن كلية الهندسة والبترول بالتعاون مع كلية علوم وهندسة الحاسوب شكلتا لجنة لتنظيم مسابقة الروبوت الثالثة حيث قامت بتحديد أسس المنافسة طبقا لشروط محددة حيث يخصص اليوم الأول لاختيار المؤهلين الستة للمرحلة النهائية للمسابقة بحيث يخصص اليوم الثاني للتصفية إلى تحديد المراكز الاولى الفائزة ، لافتا إلى أنه يمكن لجميع طلبة الجامعات والكليات الحكومية أو الخاصة من مؤسسات تعليمية مختلفة حكومية المشاركة بأكثر من فريق في المسابقة ، داعيا الجهات الحكومية والقطاع الخاص للمساهمة في دعم مثل هذه النشاطات ، و متمنيا التوفيق للجميع.

من جانب آخر بين رئيس اللجنة المنظمة الدكتور محمد الفارس أن فكرة استحداث مسابقة الكويت الوطنية في مجال « الروبوتات » على مستوى الجامعات والكليات الحكومية والخاصة جاءت لغرس التكنولوجيا والتقنيات وتبسيطها للشباب وخلق جو من المنافسة بينهم وذلك لكسر حاجز الرهبة باستخدام هذه التقنيات وتطبيقها في الحياة العلمية والعملية. و أشار د. الفارس إلى قيام اللجنة المنظمة للمسابقة في نسختها الثالثة بوضع القواعد المنظمة للمسابقة بحيث يسمح للطلبة للمشاركة وذلك بناء على قدراتهم في مستويين: مستوى «أ» للطلبة المبتدئين والمستوى «ب» للطلبة المتقدمين. و تشمل النسخة الثالثة تطورا في نظام المسابقة المبني على تتبع الخط «Line Following» حيث تم إضافة حواجز ثابتة ومتحركة لرفع مستوى المنافسة وإعطاء الطلبة المشاركين تحديات علمية لتطوير البرمجيات وإستخدام أجهزة إستشعار «Sensors» وإستخدام مكونات ميكانيكية للتعامل مع تلك الحواجز. وتنقسم المسابقة في المستويين إلى قسمين ففي المرحلة الأولى يكون لكل فريق محاولتان للوصول إلى نقطة النهاية بمدة لا تزيد عن خمس دقائق لكل محاولة. وتقوم لجنة متخصصة بالتحكيم بإعتماد أفضل وقت بين المحاولتين وسيكون مسار الروبوت في هذه المرحلة متوسط الصعوبة وسيتم إختيار أفضل ستة مشاركات للمنافسة للمرحلة الثانية النهائية ، وأوضح أنه في المرحلة الثانية يكون لكل فريق محاولتان للوصول إلى نقطة النهاية بمدة لا تزيد عن خمس دقائق لكل محاولة وتعتمد اللجنة أفضل وقت بين المحاولتين وسيكون مسار الروبوت في هذه المرحلة أطول وأكثر تحديا وصعوبة وسيتم اختيار أفضل ثلاث مشاركات كفائزين في المسابقة.

و ذكر د. الفارس أن اللجنة المنظمة قامت بتخصيص مبلغ قدره 1500 دينار كويتي لتوزيعها على الفائزين «500 دينار للمركز الأول و300 للمركز الثاني و200 دينار للمركز الثالث» بالإضافة الى ميداليات وشهادات تقديرية.

من جانبه أوضح أن أهداف المسابقة هي غرس أحدث التكنولوجيا والتقنيات وتبسيطها للشباب وخلق جو من المنافسة بينهم وذلك لكسر حاجز الرهبة باستخدام هذه التقنيات وتطبيقها في الحياة العلمية والعملية ، و تشجيع الطلاب على المشاركة في الأنشطة العلمية المرتبطة بالمناهج التعليمية والأكاديمية ، وزيادة توعية المجتمع بتكنولوجيا « الروبوت » ونشر ثقافته مبينا أن علم الروبوت يعتبر أحد أهم العلوم حاليا لإرتباطه بالعديد من العلوم ويشكل مثالا علميا على ترابط ودمج وتكامل العلوم.

■ الفارس: الفكرة جاءت لغرس التكنولوجيا وتبسيطها للشباب وخلق جو منافسة بينهم

و لفت إلى أنه يشارك في هذه المسابقة الوطنية الثالثة في مجال الروبوت جميع مؤسسات التعليم العالي في دولة الكويت من جامعات وكليات الحكومية والخاصة. وتتمثل بجامعة الكويت، الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، جامعة الشرق الأوسط الأمريكية، جامعة الخليج، الكلية الأسترالية، الجامعة العربية المفتوحة، الجامعة الأمريكية في الكويت و كلية الشرق الأوسط الأمريكية.

فيما أوضح أنه تم تقسيم المسابقة في نسختها الثالثة الى مستويين: الأول للمبتدئين والثاني للمتقدمين. يسمح لأي فريق بالمشاركة بالمستويين شريطة إستخدام روبتين مختلفين ، مشيرا إلى أنها مسابقة زمن يقوم الروبوت بتتبع مسار مرسوم على الأرض باللون الأسود، وفي طريق الروبوت سوف تتواجد نوعين من الحواجز ثابتة ومتحركة يتطلب إجتيازهما بأقصر الطرق وأفضلها للإنتهاء من المسار بأسرع وقت ممكن و يشترط أن يكون الروبوت مبرمجا من قبل المتسابقين ومستقل ذاتيا في تصرفاته أي لا يتلقى أية أوامر من جهاز تحكم عن بعد ، ولكل مستوى يتم عمل تصفيات أولية لتحديد أفضل ستة مشاركين للمرحلة النهائية بحيث يتنافسون على المراكز الثلاث الأولى.

برعاية نائب رئيس مجلس الأمة

«العلوم الاجتماعية» افتتحت أسبوع النادي السيكولوجي

مبارك الخرينج أفتتح أسبوع النادي السيكولوجي

افتتحت كلية العلوم الاجتماعية بجامعة الكويت اسبوع النادي السيكولوجي وذلك تحت رعاية وحضور نائب رئيس مجلس الأمة السيد مبارك الخرينج، وعميد كلية العلوم الاجتماعية بجامعة الكويت د.عبدالرضا أسيري، ورئيس قسم علم النفس د.عثمان الخضر، ومشرف النادي السيكولوجي د.موسى الرشيدي والمدير الاداري للكلية عبدالعزيز بولند.

وتم خلال الفعاليات تعريف الحضور بالنادي السيكولوجي وأهدافه ومبادئه، كما القى الحضور نظرة على طريقة تسجيل العضوية وبعض الاختبارات النفسية وكيفية استخدامها والهدف التي تقيسه هذه الاختبارات، وقال رئيس النادي السيكولوجي فهد العلي ان النادي يأمل ان تكون فعالياته القادمة متميزة ومتطورة وان تنال على رضا الجميع من طلبة واعضاء هيئة التدريس.

وافقت على إقامة مركز المهارات المهنية والتعليم الإلكتروني

مال الله: تنفيذية «التطبيقي» أقرت إنشاء تخصص تكنولوجيا هندسة الكمبيوتر

أعلن الناطق الرسمي باسم الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب صلاح مال الله أن اللجنة التنفيذية للهيئة قامت في الآونة الأخيرة بالموافقة على انشاء مراكز و تخصصات علمية تتوافق و احتياجات بالموافقة على انشاء مركز و تخصصات علمية تتوافق و احتياجات المرحلة الراهنة من المستويات الاكاديمية و التعليمية.

و في هذا السياق قال الدكتور مال الله ان اللجنة التنفيذية في الهيئة وافقت على انشاء قسم تكنولوجيا هندسة الكومبيوتر بكلية الدراسات التكنولوجية هندسة الكومبيوتر بكلية الدراسات التكنولوجية و ذلك لحاجة سوق العمل لمثل هذه المخرجات وزيادة الطلب على دراسة هذا التخصص الحيوي.

كما وافقت اللجنة التنفيذية على تأسيس مركز التعليم الالكتروني و التعلم عن بعد يتبع إدارة قطاع الخدمات المساندة على أن تكون كلية التمريض نواة التطبيق للتعليم الإلكتروني و التعلم عن بعد و تأتي اهمية هذا المركز أحد مشاريع التنمية في الدولة.

كما وافقت اللجنة على انشاء مركز المهارات و ذلك للإشراف على مسابقات المهارات المحلية و الخليجية و الإقليمية و العالمية و التي يتم تنظيمها تحت مظلة الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي ، لما لهذا المركز من أثر كبير على مخرجات مؤسسات التدريب المهني و التعليم التقني.

و أختتم الدكتور مال الله تصريحه الصحافي بالتأكيد على دور الهيئة العامة للتعليم التطبيقي و التدريب في تطوير مخرجات التعليم في كافة التخصصات العصرية الحديثة لتحقيق الأهداف التنموية في شتى المجالات.

خلال ورشة «دول التعاون في ظل التغيرات الحالية» بمركز دراسات الخليج بالجامعة

أكاديميون: المضي في الوحدة الكونفيدرالية الخليجية ضرورة يتطلبها الواقع والمستقبل

■ العمل على خلق آليات تتعامل مع عدم تنفيذ قرارات القمم ومحاسبة الأجهزة المقصرة

■ مشكلتنا تكمن في استمرار إنجاز مستحقات التعاون على أساس الهاجس الأمني

جانب من ورشة العمل

■ الجهد التنموي اتسم بالفردية والتنافسية بدلاً من التكامل مما وسع الفجوة بين الأعضاء

أقام مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية في جامعة الكويت ورشة عمل حول «دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في ظل التغيرات الحالية»، بمشاركة أستاذ الجغرافيا في كلية العلوم الاجتماعية د.وليد المنيس، أستاذ العلوم السياسية في كلية العلوم الاجتماعية د.شفيق الغبرا، أستاذ العلوم السياسية في كلية العلوم الاجتماعية د.حسن جوهر، أستاذ اللغة الإنجليزية بكلية الآداب د.سعد بن طفلة العجمي، أستاذ الاقتصاد بكلية العلوم الإدارية د.عباس المجرن، وأستاذ العلوم السياسية بكلية العلوم الاجتماعية د.إبراهيم الهدبان، وادار النقاش عضو الهيئة الاستشارية للمجلس الأعلى لدول مجلس التعاون الخليجي سليمان ماجد الشاهين، وقد حضر هذه الورشة نخبة من أعضاء هيئة التدريس من ذوي الخبرة في الشأن الخليجي، وتطرقت الورشة إلى عدد من القضايا المهمة التي ترتبط بالمسيرة الخليجية بشكل أو بآخر، وأبرز ما جاء في هذه الورشة من رؤى وتصورات حسب ما قدمه المشاركون هي:

أولا: ضرورة المضي بالوحدة الكونفدرالية الخليجية التي تشكلت أساساتها عسكريا بدرع الجزيرة واقتصاديا بإعلان السوق الخليجية الاقتصادية المشتركة وسياسيا بالأمانة العامة للمجلس التي يمكن أن تتحول إلى مفوضية دائمة على غرار الاتحاد الأوروبي.

ثانيا: العمل على خلق آليات تتعامل مع عدم تنفيذ قرارات القمم الخليجية ومحاسبة الأجهزة التنفيذية التي تقصر في عملية التنفيذ كبرلمان خليجي قد يكون معينا في البداية – تفعيل لجنة فض المنازعات وتطويرها لمحكمة عدل خليجية تفض الخلافات التي قد تنشأ بين الدول الأعضاء.

ثالثا: ارتبطت نشأة مجلس التعاون لدول الخليج العربية في 25 مايو 1981م بالهاجس الأمني الإقليمي السائد حينذاك، ورغم مرور أكثر من ثلاثة عقود على ذلك، لا يزال الهاجس الأمني هو المحرك الفاعل والرئيسي الذي يحفز المجلس على الإسراع في انجاز بعض مستحقات التعاون بين أعضائه على أصعدة الاقتصاد والاستحقاقات المجتمعية، وإدراكا لأهمية التعاون الاقتصادي بين دول المجلس، والذي من شأنه تعزيز حزمة المنافع التنموية الحقيقية التي تشكل الضمانة الأساسية لتحقيق الأمن والاستقرار الداخلي ومن ثم دعم القدرة على مواجهة الأخطار الخارجية، بات من الضروري أن تصبح هذه المنافع التنموية هي الدافع والمحرك الأساسي لمسيرة المجلس وانجازاته، بدلا من الهواجس والمخاطر الأمنية.

رابعا: على مدى العقود الثلاثة الماضية، ورغم جهود دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على اتساعها وتشعبها وتعدد وثائقها في دعم مسيرة العمل الخليجي المشترك، إلا أن الجهد التنموي والاقتصادي ظل متسما بالانفرادية والتنافسية، بدلا من التناغم والتكامل مما أدى إلى اتساع فجوة الفوارق بين الدول الأعضاء سواء في مراحل النمو أو طبيعة السياسات الاقتصادية الداخلية. وقد أدى ذلك إلى قيام مراكز استقطاب اقتصادي رئيسية «مثل الرياض ودبي والدوحة» وهو ما يزيد من احتمالية تباين منافع الوحدة الاقتصادية حيث تملك مراكز الاستقطاب قدرة عالية على جذب الاستثمارات الخليجية والدولية، وهذا أمر قد يزيد من تكلفة التقارب الخليجي على مراكز أخرى داخل دول منظومة التعاون. وتتطلب معالجة هذا الهاجس إتباع سياسة ترمي إلى إعادة توزيع عوائد النمو بين الدول الأعضاء من خلال تخصص كل مركز من مراكز الاستقطاب الحالية أو المحتملة في أنشطة اقتصادية محددة، مما يضاعف ويعزز من فرص التكامل الاقتصادي في المستقبل.

خامسا: من شأن القراءة المتأنية للمخاطر المحتملة المتمثلة في الضغط التراجعي على أسعار النفط الخام أو تسارع الخطى باتجاه بدائل الطاقة، أن تحفز دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى المبادرة باتخاذ قرارات إستراتيجية واستباقية، تعيد رسم الخارطة الاقتصادية لدول المجلس على أسس تكاملية وعلاقات تشابكية، تنقلها من دائرتي الاعتماد المفرط على النفط والانكشاف الكبير على الخارج إلى اعتماد بيني متبادل يستند إلى تحقيق وفورات التخصص واقتصاديات الحجم الكبير.

سادسا: هناك درجة عالية من التفاوت بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في التعامل والتفاعل مع الاستحقاقات التي تفرضها تحولات الحراك العربي الراهن، كما تتباين درجة التناسق أو التناغم بين سياسات هذه الدول تجاه التحديات الاقتصادية وتجاه التحولات السياسية على حد سواء، ويستدعي هذا التباين إطلاق مشروع حوار خليجي-خليجي يتسم بدرجة عالية من الشفافية من أجل إعادة تنسيق السياسات الخارجية وتعزيز التوافق حول أهداف ومرئيات مجلس التعاون من الحراك العربي. وإذ تشكل دول المجلس لاعبا رئيسيا في ساحة التحولات العربية، فإن من المرجح أن تواجه دول المجلس في السنوات المقبلة، أعباء زيادة هائلة في التزاماتها تجاه دول «الربيع العربي»، وهي التزامات لابد من الوفاء بها، لأن لدول مجلس التعاون كافة مصلحة حقيقية في دعم استقرار ورخاء دول الربيع العربي وتحولها نحو الديمقراطية والتداول السلمي للسلطة، إذ لاشك في أن استقرار دول المجلس مرهون باستقرار محيطها العربي.

سابعا: إن مجلس التعاون مؤسسة سياسية لا غنى عنها في جميع الأحوال وهي من أبرز الوسائل لتحقيق التقارب المرحلي المطلوب بين دول المجلس.

ثامنا: إن الإنتقال إلى مرحلة الاتحاد الخليجي هو انتقال طبيعي متصور ومتوقع من مرحلة مجلس التعاون وهي من أبرز المراحل المتوقعة المنشودة لوجود التماثل الثقافي والتاريخ المشترك.

تاسعا: من الضروري أن يكون هناك جهة رسمية تمثل المجلس تتولى توحيد الردود لتوضيح وجهة نظر المجلس تجاه القضايا الإقليمية والعالمية منعا لتضارب التفسيرات والتحليلات تجاهها.

عاشرا: لابد من تحقيق وتوفير أسباب القوة الأمنية والعسكرية والسياسية الكفيلة بتحقيق الأمن الفردي والجماعي لمواطني دول المجلس بعيدا عن تقلبات المعاهدات الأمنية مع القوى الكبرى.

حادي عشر: تقوية الصلات والانفتاح بين مواطني المجلس وتسهيل بيئة المبادرة والاستثمار بين دوله بما يسهل الحراك الحضري والاستثماري بين دول المجلس.

ثاني عشر: تحقيق المبادرة والمناورة الاقتصادية المناسبة مع الأوضاع الحالية مع التغير في أسعار النفط ودخول دول جديدة في ميدان الإنتاج ودخول النفط الصخري الذي سيغير معادلات كثيرة. ثالث عشر: الاستفادة من الفرص السانحة من تحول استثمارات الغرب نحو الشرق الأقصى وتحول استثمارات الشرق الأقصى نحو الغرب بالنظر إلى كون دول المجلس ملتقى هذه الصلات ومحطة الانتقال فيما بين الإقليمين.

رابع عشر: الحفاظ على الهوية العربية أمام أمواج العولمة عن طريق تقوية الثقافة العربية بالاستفادة من تراثنا العربي الإسلامي الأصيل.

خامس عشر: ضرورة تكوين إستراتيجية توحيد الرؤى تجاه المشاكل الراهنة في العالم العربي والعالم منعا للتفرد والعزلة والتناقض أو التفرد والمبادرات الفردية.

سادس عشر: تأصيل دبلوماسية القمم والربط الإقليمي والعالمي في الدعوة إلى المؤتمرات لإظهار سياسة المجلس وتوسيع مظلته السياسية وجمع العالم حوله والاعتداد بحوكمته.

سابع عشر: التاكيد على تاصيل التعاون البيني وتقويته للانتقال من مرحلة الهاجس الأمني إلى مرحلة المعايشة والتفاعل والمبادرة.

ثامن عشر: تطوير المشاريع التي تستوعب الطاقة الشبابية باعتبار أن 65 في المئة من سكان دول المجلس من هذه الشريحة العمرية.

تاسع عشر: التأكيد على ضرورة دمج وصهر كافة قطاعات المجتمع وشرائحه تحت مظلة الدولة، والعمل على خلق وتعزيز مبادئ المشاورة والنصح المتبادل استمدادا بالتراث والتاريخ.

عشرون: زيادة الإنفاق على عملية التنمية بموازنة مع الإنفاق الكبير على عملية التسلح.